المحاضرة الخامسة مقياس: نظريات التنمية

إعداد: د. أمين حواس

5. أنماط التنمية Patterns of Development

يُركز تحليل أنماط التنمية على العملية المتسلسلة تتحول خلالها الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية لاقتصاد متخلف ما عبر الزمن وتسمح لصناعات جديدة أن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الاقتصادي (التحول من الزراعة إلى الصناعة كانت سمة مميزة لعديد القصص المعاصرة والتاريخية للنمو والتنمية كبلدان أمريكا اللاتينية في السبعينات وروسيا في التسعينات). يقترن نموذج أنماط التنمية بأعمال الاقتصادي الأمريكي Hollis Chenery الذي كان من أوائل الاقتصاديين اهتموا بالهيكل الاقتصادي وتحوله، كما حدد ملامح مجال اقتصاديات التنمية من خلال بحثه الرائد حول أنماط النمو واستراتيجية التنمية، وطور أدوات ساعدت في ترجمة الأبحاث الاقتصادية إلى سياسات ملموسة. وكمساعد نائب رئيس البنك العالمي في مجال سياسة التنمية، ساعد Chenery تحويل تركيز اقتصاديات التنمية من المفهوم الضيق المحصور في النمو الاقتصادي إلى مفهوم أوسع يشمل محاربة الفقر.

تبعا لنهج الاقتصادي الأمريكي Simon Kuznets (حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971)، كان Chenery مهتما بكيفية نمو الاقتصاديات وإذا ما كان هناك أنماط منهجية في عملية التنمية، وقد أصبحت ورقته المنشورة بعنوان" أنماط النمو الصناعي" عام 1960 مشروعا بحثيا دام عقدا من الزمن ليصبح كتابا بعنوان "أنماط التنمية، 1950-1970" عام 1973 رفقة Moshe Syrquin. حدد Chenery في دراساته التجريبية لأنماط التنمية في العديد من البلدان الأقل تقدما خلال فترة ما بعد الحرب بعض الخصائص المتشابهة في أنماط التغيرات الهيكلية تُصاحب عادة التنمية الاقتصادية، وينظر Chenery لنمط التنمية كتغير منهجي في أي جانب هام من الهيكل الاقتصادي أو الاجتماعي المرتبط بارتفاع مستوى الدخل. كان Chenery مهتما بالتغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق زيادة مطردة في دخل الفرد، وأدرك أن عملية التنمية الاقتصادية تحدث عند مرور البلدان المتخلفة مرحلة "انتقالية Transition" عرفها كمجموعة من التغيرات الهيكلية ترافق نمو دخل الفرد مع مرور الوقت (كشف عنها تجريبيا).

يُظهر Chenery أن انتقال نظام اقتصادي تقليدي إلى حديث تتضمن مجموعة من التغيرات الهيكلية تشمل جميع الوظائف الاقتصادية بما في ذلك تحول هيكل الإنتاج وتغير مكونات الطلب، نمط التجارة الدولية وكيفية تخصيص الموارد، فضلا عن تغير عوامل اقتصادية –اجتماعية كالتحضر، توزيع السكان وتوزيع الدخل.

في سلسلة أعمال تجريبية بداية من عام 1960، استخدم Chenery وآخرون التقنيات القياسية والإحصائية على مستوى المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمجموعة من البلدان عند مستويات مختلفة من نصيب الفرد من الدخل بهدف تحديد عدد من السمات المميزة لعملية التنمية. قاد عمله لوضع "معايير" يُمكن للبلدان من خلالها قياس سرعة تقدمهم في عملية التنمية، وإدراك القيود التي تواجهها في عملية التحول الهيكلي. تتضمن هذه السمات ما يلي:

- مقابل كل زيادة بنسبة 1 بالمئة من GDP نما الناتج في قطاع الصناعة بنسبة 1.44 بالمئة، ومع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل من مستوى 200 دولار سنويا إلى مستوى 1000 دولار سنويا (بأسعار عام 1976) ارتفعت حصة الصناعة من GDP من نسبة 15 بالمئة إلى 28 بالمئة، بينما انخفض الإنتاج الأولي (الزراعة، الغابات والتعدين) من نسبة 45 بالمئة إلى 20 بالمئة، ما يعني تغير نمط الإنتاج كلما ازداد مستوى الدخل الفردي.
- يُجزأ Chenery التحولات الهيكلية في الإنتاج إلى ثلاث مراحل: تبدأ المرحلة الأولى من عملية التنمية عندما يرتفع مستوى الدخل من 200 دولار سنويا إلى 600 دولار سنويا وتُمثل مرحلة التغير الهيكلي المبكر. عند هذا المستوى الأقل من 600 دولار تكون البلدان في المرحلة الأولى للتنمية (ما يُقابل مرحلة الشروط المسبقة لنظرية Rostow) وتُوصف أنها أقل تقدما تعتمد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي رغم تناقصه كمصدر للدخل والنمو الاقتصادي. أما عند مستوى 600 دولار سنويا تتعادل الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي بحدود 25 بالمئة من GDP، وتبدأ المرحلة الثانية أو ما تُسمى المرحلة الانتقالية (مرحلة الإقلاع الاقتصادي) عندما يرتفع مستوى الدخل من 600 دولار سنويا إلى أقل من 3000 دولار سنويا. أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة الصناعية (أي مرحلة التحول نحو النضج) تبدأ عندما يرتفع الدخل الفردي إلى أعلى من 3000 دولار سنويا.
- تتميز المرحلة الانتقالية بالاعتماد المتزايد على القطاعين الصناعي والخدمي. كذلك، تُؤدي زيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي في GDP لزيادة تراكم رأس المال المادي وتحسن في رأس المال البشري أي الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير.
- تُؤدي التحولات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية لحدوث تحولات في نمط التجارة الدولية، حيث تتسم المرحلة الانتقالية بارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الصناعية في قيمة الصادرات الكلية وتنخفض الأهمية النسبية للواردات الصناعية في قيمة الواردات الكلية، كما يعرف الطلب المحلي تغيرا في تركيبته أهمها تناقص استهلاك الغذاء من أكثر 40 بالمئة من إجمالي الطلب مقابل 17 بالمئة لفائدة الاستهلاك غير الغذائي والاستهلاك الحكومي أو "تأثيرات Engle".

- فيما يخص استعمال عناصر الإنتاج يحدث انتقال عنصر العمل من الزراعة للصناعة، لكنه يأتي متأخرا بعد التغير الهيكلي للإنتاج، لذلك يبقى القطاع الزراعي يلعب دورا هاما في توليد فرص العمل في مرحلتي التحول.
- أما فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى خلال المرحلة الانتقالية، من أبرزها زيادة ظاهرة التحضر بسبب زيادة الأهمية النسبية للقطاعين الصناعي والخدمي والهجرة من الريف إلى المدن. وجد Chenery أن نسبة سكان المناطق الحضرية ترتفع عن نسبة سكان المناطق الريفية عندما يرتفع مستوى الدخل الفردي إلى أعلى من 1000 دولار سنويا.
- جدير بالملاحظة أن ظاهرة التصنيع والتحضر قد أسهمت أيضا في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل وذلك بسبب تركز استثمارات الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الأخرى في المناطق الحضرية، وبالتالي زيادة فرص العمل والدخول في هذه المناطق على حساب المناطق الريفية، لكن يُمكن لتغيرات هيكلية معينة (كانتشار فرص التعليم، انخفاض معدل النمو السكاني وتقلص الازدواجية الاقتصادية...) أن تُسهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل.
- تتسم المرحلة الانتقالية أيضا بانخفاض معدلات الوفيات و الولادات بسبب زيادة الخدمات الصحية و زيادة دور المرأة في الحياة الاقتصادية و انخفاض حجم الأسرة بسبب ارتفاع مستوى تعليم المرأة و دخولها سوق العمل و زيادة الاهتمام بالجانب النوعي في انجاب الأطفال (أي اهتمام بالتعليم و الرعاية الصحية) أكثر من جانب الكمي التي تعتبر الظاهرة السائدة في المناطق الريفية بحكم انخفاض الخدمات التعليمية و الصحية و سيطرة الاعتبارات الاقتصادية و التقاليد الاجتماعية تشجع الزواج المبكر و زيادة الانجاب (خاصة الذكور) لزيادة عدد الأسرة كمصدر للقوة و زيادة نفوذ الأسرة الكبيرة في شؤون القبيلة.

تُؤدي عملية التحولات الهيكلية إلى تغير أنماط التنمية وتعتمد سرعة هذه التحولات على العوامل المحلية والخارجية: تشمل العوامل المحلية وفرة الموارد، حجم السكان، حجم السوق المحلي، التعليم ...وما إلى ذلك، أما العوامل الدولية فتشمل الوصول لرأس المال الأجنبي، التكنولوجيا والتجارة الدولية، كما تتأثر بماهية السياسات الإنمائية تتبعها البلدان المتخلفة ودور البلدان المتقدمة في تدعيم أو إبطاء سرعة تنفيذ برامج التنمية في هذه البلدان، وذلك تبعا للاعتبارات السياسية والاستراتيجية التي تحكم علاقة البلدان المتقدمة بالمتخلفة.